سيجاراتهم تلف كوكب الأرض 18 مرة وتستنزف من جيوبهم 21 مليار ريال

اليمنيون أكثر الشعوب تدخينا والقات يضاعف أعدادهم

أقيم أمس بحديقة السبعين في صنعاء بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التدخين مهرجان الحملة التوعوية بإضرار التدخين تحت شعار (أطفال بلا تدخين ... قوة وتمكين) نظمته كل من منتدى صناع الحياة والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان ومؤسسة إرادة لوطن بلا قات .

تقرير / ساري نصر

وأشار وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور أحمد عبيد بن دغر في الاحتفال أن التدخين لا يقتل المدخن فقط بل يقتل أسرته ومجتمعه ويشكل أحد أهم الأسباب الرئيسية للإصابة بالسرطان وانتشاره مما جعل مكافحة التدخين قضية مجتمعية تتطلب دعم وتشجيع كل المنظمات العاملة في مجال مكافحته.

وأضاف بن دغر أن مكافحة التدخين يجعل الدولة والمجتمع أمام تحد كبير للتوعية بأضراره وأهمية الإقلاع عنه .. لافتا بأن أضرار التدخين جعل من هذه الظاهرة قضية اجتماعية كبرى تتطلب من الجميع العمل على مكافحتها وتجنيب الأطفال مخاطرها .

من جانب قال رئيس المؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان الحاج عبد الواسع هائل سعيد أنعم أن التدخين ظاهرة سلبية تتزايد يوما بعد آخر في أوساط المجتمعات لتشكل خطرا يتهدد حياة الكثيرين .. مضيفا أن التدخين يخطف أرواح ستة ملايين سنوياً ، فيما يساهم التدخين السلبي بوفاة أكثر من ستمائة ألف شخص في مختلف دول العالم .

ودعا أنعم الحكومة ومنظمات المجتمع المدني إلى ضرورة تطبيق وتفعيل القانون رقم 26 لسنة 2005م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره ورفع الضريبة على منتجات التبغ للحد من انتشار ظاهرة التدخين السلبية لحماية الأطفال والأجيال القادمة من آفات هذه الظاهرة والأضرار الاجتماعية والاقتصادية والصحية التي تسببها .

واستعرض المهرجان التوعوي العديد من الفلاشات التوعوية وعرض فيلم عن الحملة الميدانية التي نفذتها عدد من المبادرات الشبابية ومعرض للصور والرسوم الخاصة بمكافحة التدخين والتوعية بإضراره.

" دراسة ميدانية"

وأشارت دراسة ميدانية حديثة إلى أن اليمنيين يدخنون سنوياً ما يساوي طول قطر كوكب الأرض 18مرة ونسبة عدد المدخنين في اليمن تعد من أعلى النسب عالميا حيث تشير التقارير والدراسات إلى أن هناك 3.4 ملايين مدخن في اليمن وأن نسبة 29.2 % منهم من المراهقين (الشباب) حيث يصل حجم إنفاق اليمنيين على التبغ أكثر من 21مليار ريال سنوياً، إضافة إلى زيادة المساحة المزروعة محلياً بالتبغ والتي وصلت إلى نحو الضعف وأصبح القات أهم محددات مسار ومستوى الاندماج الاجتماعي في الحياة اليومية اليمنية ..

وتؤكد الدراسة الميدانية أن اليمنيين من أكثر شعوب العالم تدخيناً وأنهم يستهلكون من السجائر سنوياً ما يعادل طول قطر كوكب الأرض بـ18مرة، وقالت الدراسة التي أعدها الباحث اليمني احمد الحدا:"ان اليمنيين ينفقون 21.3مليار ريال (نحو 110ملايين دولار) في شراء التبغ ويدخنون6.4مليارات سيجارة سنوياً , أي ما يعادل 317.5 مليون علبة سجائر بواقع870 ألف علبة يومياً. إضافة إلى زيادة المساحة المزروعة محلياً بالتبغ وصلت إلى نحو الضعف.

وبحسب الدراسة فإن ضخامة حجم استهلاك التبغ تصل إلى 508آلاف كيلومتر، إذا ما قمنا برمي السجاير المستهلكة سنوياً في شريط واحد ومتصل، وهو ما يساوي طول قطر كوكب الأرض 18مرة.

وكشفت الدراسة أن نسبة المدخنين في اليمن تعد من أعلى النسب عالمياً, وبلغة الأرقام فإن 85.7 % من الرجال مدخنون، وهناك 3.4ملايين مدخن على مستوى البلاد 29.2 % منهم من أصحاب الفئة العمرية من 17الى 24عاماً.

"منظمة الصحة"

ووجهت منظمة الصحة العالمية في اليوم العالمي للامتناع عن تعاطي التبغ (31 أيار/مايو) نداءً إلى البلدان لزيادة الضرائب المفروضة على التبغ تشجيعاً لمتعاطيه على الإقلاع عنه ومنع الآخرين من أن يصبحوا مدمنين على تعاطيه. واستناداً إلى بيانات عام 2012 تشير تقديرات المنظمة إلى أن زيادة الضرائب المفروضة على التبغ بنسبة 50% من شأنها أن تقلّل عدد المدخنين في جميع البلدان بمقدار 49 مليون مدخن خلال السنوات الثلاث المقبلة، وأن تنقذ حياة 11 مليون شخص آخرين في نهاية المطاف.

وقالت المنظمة ان تدخين التبغ يودي بحياة شخص واحد كل 6 ثوان ويقضي على نصف عدد متعاطيه تقريباً، كما أنه يحمّل الأسر والشركات والحكومات تكاليف كبيرة، فعلاج الأمراض الناجمة عنه، كالسرطان وأمراض القلب، مكلف, ونظراً إلى أن الأمراض والوفيات الناجمة عن التبغ تلحق بالأشخاص في مقتبل حياتهم العملية فإنها تتسبب في تراجع مستوى الإنتاجية والدخل.

وأشارت المنظمة إلى أن تعاطي التبغ هو السبب الرئيسي للوفيات التي يمكن تلافيها في العالم، فهو يقتل سنوياً 6 ملايين شخص تقريباً، منهم أكثر من 600.000 شخص من غير المدخنين ممّن يلقون حتفهم جراء استنشاق دخان التبغ غير المباشر, وإن لم تُتّخذ إجراءات في هذا الشأن فسيقتل التبغ أكثر من 8 ملايين شخص سنوياً بحلول عام 2030 – منهم نسبة تزيد على 80 % من السكان الذين يعيشون في بلدان منخفضة الدخل وأخرى متوسطة الدخل.

"رفع الضريبة"

وتقدّر المنظمة أن من شأن الحكومات أن تجني إيرادات عالمية إضافية بمبلغ قدره 101 بليون دولار أميركي إذا رفعت جميع البلدان الضرائب المفروضة على التبغ بنسبة 50 % لكل علبة سجائر, حيث شهدت فعلاً بلدان مثل فرنسا والفلبين الفوائد المجنية من فرض ضرائب عالية على التبغ، فقد تمكّنت فرنسا في الفترة الواقعة بين مطلع التسعينات وعام 2005 من أن تضاعف إلى ثلاثة أمثال أسعار السجائر المعدّلة وفقاً لمستويات التضخم، ممّا أدى إلى تراجع مبيعاتها بنسبة زادت على 50 %, وبعد سنوات قليلة بدأ بالهبوط عدد الشبان الذين يقضون بسبب سرطان الرئة في فرنسا. أما في الفلبين، فقد جمعت الحكومة، عقب مرور سنة واحدة على زيادة الضرائب، إيرادات فاقت توقعاتها، وهي تعتزم إنفاق نسبة 85% من تلك الإيرادات على الخدمات الصحية, وترى منظمة الصحة العالمية ان رفع الأسعار وسيلة فعّالة بوجه خاص في تثبيط همة الشباب على ممارسة التدخين (الذين غالباً ما يكون دخلهم محدوداً أكثر من البالغين الأكبر منهم سناً)، ويشجع رفعها أيضاً المدخنين من الشباب الموجودين حالياً على تقليل معدل تعاطيهم للتبغ أو الإقلاع عن تعاطيه نهائياً.

تنظيم القاعدة استخدم الفديات للحصول على تعزيز مالي

تقارير رقابية: 155 حالة اختطاف منها 8 حالات لأجانب خلال عامين

بلغ عدد جرائم الاختطاف خلال العامين 2012 – 2013م 155 جريمة منها 147 لمواطنين يمنيين و 8 حالات من جنسيات أجنبية وتركزت عمليات الاختطاف في 18 محافظة احتلت أمانة العاصمة المرتبة الأولى بعدد 48 حالة اختطاف وبحسب تقارير رقابية حديثة نفذها ناشطون شباب برعاية منظمة رنين اليمن ومبادرة انكلوجن ومبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية التابعة لوزارة الخارجية الأميركية فإن الإحصائيات الرسمية تؤكد أن الأجهزة الأمنية ضبطت الجناة في 111 جريمة اختطاف خلال نفس الفترة، إلا أن التقارير أشارت إلى أن عدد حالات اختطاف الأجانب المرصودة بلغ 36 حالة.

تقرير/زكريا حسان

تفاوض

التقارير الخاصة بالرقابة على مسار العملية الانتقالية في اليمن أوضحت أنه قبل حرب اليمن على العناصر الإرهابية في محافظتي أبين وشبوة كانت فديات الاختطاف تمثل تعزيزاً مالياً في ميزانية الإرهاب، حيث قامت عناصر من تنظيم القاعدة بشراء المختطفين الأجانب من القبائل ومن ثم التفاوض مقابل فدية مالية لإطلاق سراحهم كما حدث مع الناشطة السويسرية سيلفيا ابراهردت وعامل الإغاثة الفرنسي العامل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنجامين مالبرانك.. مشيرة إلى أن إحدى عمليات إطلاق الرهائن تمت مقابل 25 مليون دولار.

هروب سجناء

ومن جهة أخرى أشارت التقارير إلى أن هناك غياباً واضحاً في مجال تحسين الإصلاحيات والمنشآت العقابية لتمكينها من القيام بدورها الإصلاحي والتقييمي ولم يتم الاهتمام برفع الكفاءة الأمنية والاحترازات مما ساهم في رفع أعداد عمليات الهروب من السجون الرسمية، حيث هرب 82 سجيناً من مختلف السجون الاحتياطية بالمحافظات علاوة على اندلاع أعمال شغب نفذها 300 سجين في سجن الأمن السياسي بصنعاء وكانت العملية الأخطر هروب 29 سجينا من السجن المركزي بصنعاء في يناير 2014م، بينهم مطلوبون أمنياً بقوائم الإرهاب.. منوهة بضعف تأمين عمليات نقل المساجين الخطرين.

سجون خاصة

وأوضحت التقارير أن عددا من السجون الخاصة ما تزال موجودة خارج سيطرة الدولة تستخدمها بعض المكونات والأفراد للحد من حرية الأشخاص ولممارسة أساليب القمع والتعذيب خارج نطاق القانون ولم تعمل الحكومة أي إجراءات لإغلاق هذه السجون غير القانونية ومعاقبة من يقفون خلفها ويمارسون دور السلطة فيها.. مردفة: إن سجون الدولة نفسها تحدث فيها الكثير من الانتهاكات للقانون وحقوق المساجين ولا تزال إجراءات الاحتجاز ووسائل الرعاية شبه منعدمة، إضافة إلى الأوضاع المتردية في السجون التقليدية الخاصة بوزارة الداخلية.

اغتيالات

التقارير رصدت تنفيذ 38 عملية اغتيال لضباط وقادة عسكريين خلال العام 2013م بواقع عمليتي اغتيال في الأسبوع الواحد فيما رصدت 70 عملية اغتيال لضباط أمن وقيادات عسكرية خلال 2011 – 2012م، بينهم ما يزيد عن 20 ضابطاً ينتمون لجهاز الأمن السياسي في عمليات وقعت معظمها في المحافظات الجنوبية والشرقية.

إنجاز العديد من التشريعات المتصلة بتعزيز حقوق الانسان

ترسيخ ثقافة القانون أولوية رئيسية لإرساء دعائم الدولة اليمنية الحديثة

تحتل مسألة سيادة القانون وترسيخ مفاهيم العدالة والنظام أولوية في برنامج حكومة الوفاق الوطني خاصة والوطن يعيش مرحلة تحول باتجاه تأسيس وبناء الدولة الحديثة القائمة على مبادئ ومفاهيم الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

تقرير/ إبراهيم الأشموري

سيادة القانون في مرحلة التحول كان الموضوع الرئيسي أمام الاجتماع السنوي للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة الذي عقد الأسبوع الماضي في نيويورك بمشاركة نخبة من الخبراء المتميزين في هذا المجال وبحضور فاعل للجمهورية اليمنية ممثلة بوزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور والتي استعرضت الأوضاع المتصلة بالجوانب القانونية على الساحة الوطنية والجهود التي تبذل من الجهات ذات العلاقة في هذا الجانب.

ويشكل موضوع سيادة القانون أهمية كبيرة خاصة في البلدان الأقل تنمية والتي عجزت عن تحقيق تحسن أو تقدم يذكر في مجال التنمية البشرية نتيجة لغياب أو ضعف أعمال القانون كمسألة حاسمة لأي دولة أو مجتمع ينشد النمو والتقدم في حين حققت فيه دول كثيرة مؤشرات ملموسة في مجالات التعليم والصحة ومكافحة الفقر والنمو الاقتصادي وتعزيز حقوق الإنسان على أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال من خلال إعمال مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون.

سيادة القانون في اليمن

والحديث عن سيادة القانون في الشأن الخاص في بلادنا يختصر الأمر ليوضح حقيقة، كما تقول وزيرة حقوق الإنسان، أن ضعف الدولة وغياب سيادة القانون هو السبب الرئيس الذي أدى إلى ما وصلت إليه البلاد من اختلالات وانفلات أمني وغيرها من السلبيات .. وأوضحت أنه عندما مرت الدولة بمراحل من احترام وإعمال القانون فقد لازم ذلك استقرار وأمن وتقديم الخدمات بصورة مقبولة للمواطنين، مشيرة إلى أن الدولة تسعى جاهدة لإعادة الاعتبار للقانون ابتداء من الدستور وستترجم القوانين الأخرى مبادئه وأحكامه وستجد المعايير الدولية التي التزمت بها اليمن تجسيدا في الدستور والقوانين.. وتنفيذا لها في الإجراءات المتخذة على أرض الواقع أداة ووسيلة فاعلة لاحترام حقوق الإنسان.

وبينت وزيرة حقوق الإنسان في كلمتها أمام الاجتماع أن النظام العدلي في اليمن يقوم على ركيزتين رئيسيتين أولهما النظام الرسمي العام وثانيهما الشكل غير الرسمي الذي يتمثل في الأعراف والقواعد القبلية والذي يسير إلى جانب النظام الرسمي ويلقى قبولاً كبيراً لدى أوساط المجتمع وكثيراً، يشارك فيه مسؤولون كبار في الدولة في أعمال التحكيم القبلي وحل النزاعات بواسطته.. مشيرة إلى أنه تم قوننته وأصبح جزءاً من النظام الرسمي من خلال إصدار قانون التوفيق والتحكيم المستند إلى الأعراف القبلية حيث صدر هذا القانون في عام 1976م وتعرض لتعديلات لمدة كان آخرها تعديلاً في عام 1997م.

التحكيم القبلي

وتفضل قطاعات واسعة من المواطنين اللجوء لنظام التحكيم القبلي لأسباب عدة كما تقول وزيرة حقوق الإنسان، منها ارتفاع تكلفة التقاضي في المؤسسة العدلية الرسمية ولطول فترتها أو لعدم الثقة بها أو للفساد فيها إلى جانب عدم توفر هذه المؤسسات القضائية الرسمية في عدد من المناطق.

وتضيف مشهور: ومع ذلك وبالرغم من تفضيل كثير من الناس اللجوء للتحكيم القبلي فإنه ليس بالضرورة دائما الخيار الأفضل لأنه لا يعطي التنازع في قضايا محدودة كالخلافات والنزاعات الأسرية أو القبلية ولا يغطي مجالات أخرى مثل جرائم القتل والسرقة وقضايا لا تعالج إلا من خلال القوانين المدنية الحديثة كقانون الجنسية وقانون الانتخابات وغيرها.

وتؤكد الوزيرة مشهورة أن اللجوء إلى هذا الشكل من أشكال القضاء لا يخلف دائماً الشعور بالرضا والارتياح أو أنه يتضمن إعمالا واحتراما لحقوق الإنسان وكثيراً ما تشكو النساء من تمييز صارخ ضدهن باستخدام هذا الشكل من أشكال الحصول على العدالة وكذلك الفئات الضعيفة والمهمشة ومن أبناء القبائل الضعيفة أو حتى الأشخاص الأقل مرتبة في القبيلة نفسها، مشيرة إلى أنه يصبح أكثر من ضرورة عند تعطل القضاء كما هو حاصل الآن من خلال إضراب الحركة القضائية الشامل لأكثر من شهرين وما ترتب عنه من أعباء على المؤسسة الأمنية ببقاء الموقوفين في السجون لفترات طويلة تتجاوز الحدود القانونية دون النظر في القضايا.

ويقابل ذلك أيضاً ضعف واختلالات كبيرة في أجهزة حماية وتنفيذ القانون وكثيراً ما تعجز الشرطة والأمن والنيابة العامة عن تنفيذ أحكام القضاء أمام المتنفذين من كبار رجال الدولة أو شيوخ القبائل ما يشكل تحديات كبيرة تواجه إعمال القانون وسيادته واحتكام الجميع إليه حكاما ومحكومين أفراداً ومؤسسات يتساوون جميعاً أمامه.

وكهيئة ذات علاقة واختصاص فقد سعت وزارة حقوق الإنسان ومن خلال التعاون والتنسيق مع الوزارات ذات العلاقة كالشؤون القانونية والعدل والداخلية والنيابية العامة إلى تنفيذ سياسات الحكومة في هذا المجال وأنجزت الوزارة مشروع قانون الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المستندة إلى مبادئ باريس ، مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر، ومشروع قانون المخفيين قسرياً وقدمت للحكومة برتوكول مناهضة التعذيب وبرتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وكلها مشاريع وافقت عليها الحكومة وأحالتها لمجلس النواب ليستكمل إجراءات إقرارها والمصادقة عليها لتدخل حيز النفاذ.

قانون العدالة الانتقالية

ويعد إقرار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية أحد استحقاقات المرحلة الانتقالية القانونية مقصود منه معالجة ماضٍ واسع من الانتهاكات والذي ضلعت فيه للأسف بعض المؤسسات الرسمية في ظل غياب سيادة القانون ويتوقع حال نفاذه أن ترد كثير من الحقوق لأصحابها، بل إن إجراءات مرتبطة بالعدالة الانتقالية كانت قد بدأت حتى قبل صدور القانون لتهيئة الأجواء الوطنية لقبول المصالحة الشاملة من ذلك الاعتذار لأبناء الجنوب ولصعدة وإنشاء صندوق جبر الضرر وتشكيل لجنتين بقرارات رئاسية لمعالجة مشكلة الإبعاد القسري من الوظيفة العامة في الجهاز المدني والعسكري وحل مشكلة الأراضي التي نهبت بصورة مخالفة للقانون.

تحول تاريخي

وتضيف مشهور في كلمتها أمام الاجتماع الدولي بنيويورك أن الثورة الشبابية الشعبية السلمية مثلت نقطة تحول فارقة في التاريخ اليمني الحديث وفي ما يمكن أن تحمله للعدالة ولسيادة القانون من فرص لتأسيسها وتأصيلها وإيجاد الهياكل والمؤسسات الإدارية لضمان تطبيقها ولنشر المعرفة والوعي بأهميتها باعتبار ذلك من أهم المحاور لإنشاء دولة مدنية حديثة ، دولة نظام وقانون ومواطنة متساوية وعدالة اجتماعية وحماية وصيانة حقوق الإنسان ، ويدرك الجميع أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال سيادة القانون ليكون أداة ناظمة للعلاقات في كل مناحي الحياة بين الناس حكاما ومحكومين يتساوون أمامه ويلتزمون بقواعده.

وللمضي في هذا الطريق تؤكد مشهور أن اليمنيين من كافة الشرائح الاجتماعية والسياسية قد التفوا في حوار وطني عام ومفتوح لمدة قاربت العام شخصوا فيها إشكاليات هشاشة الدولة وعوامل ضعفها وانهيارها وخلصوا إلى حقيقة جلية تتمثل في عدم إعمال القانون، وتشير إلى أنه تم التوصل إلى حلول تتمثل أولاً بصياغة دستور جديد للبلاد وبتغير هيكل الدولة من دولة مركزية استأثرت فيها مجموعة قليلة في ظل غياب القانون ومبادئ الحكم الرشيد بالسلطة والثروة إلى دولة اتحادية تتمتع فيها الأطراف بصلاحيات واسعة لإدارة شؤونها بل ولحكم تلك الأقاليم من خلال صياغة قوانينها واختيار وتشكيل هيئات الحكم والإدارة فيها.

إعداد دستور جديد

وبالرغم من نجاح مؤتمر الحوار الوطني والقيام الآن بتنفيذ أهم مخرجاته المتمثلة في إعداد دستور جديد للبلاد يعبر عن إجماع وطني عام، إلا أن كثيرا من التحديات والمهددات لهذا المنجز العظيم ما زالت قائمة وتتمثل في انتشار الجماعات المسلحة في أكثر من منطقة ومنها جماعة القاعدة الإرهابية وما يؤدي إليه هذا الوضع من تدهور خطير يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الإنسانية والحد من قدرة الدولة على القيام بدورها في تحسين حياة المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية والضرورية لهم في ظل أيضاً استمرار جرائم التخريب المنظمة بنسف أبراج الكهرباء وتدمير أنابيب النفط الشريان الاقتصادي الرئيسي للبلاد.

دعم إقليمي ودولي

وأمام كل هذه الظروف تؤكد وزيرة حقوق الإنسان حاجة بلادنا للدعم الإقليمي والدولي لتثبيت حالات الأمن والاستقرار ولتغطية الاحتياجات الإنسانية والتنموية المتفاقمة، مشيرة إلى أهم أشكال الدعم الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الدولية ومنها منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لبناء القدرات الوطنية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتقديم كل أشكال الدعم الفني والمؤسسي لها لترجمة تلك المخرجات إلى برامج عمل قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية لإنقاذ الدولة من الانهيار ولإعادة بنائها المستند إلى سيادة القانون الضمان الأكيد الذي وصلت إليه كل الدول التي مرت بمراحل من الصراعات الحادة والمكلفة إنسانياً وتنموياً وهاهي اليوم تنعم بالأمن والاستقرار والرخاء استناداً إلى القانون الناظم للعلاقات بين الأفراد وبين المؤسسات وكذلك العلاقات مع وبين الدول.